

# البنك الدولي: انتعاش الاقتصاد السوري بعد الازمة المالية والنمو المتوقع 5,2% خلال العام 2010



يتسع نطاق السياسة النقدية المستقلة بشكل تدريجي في الاقتصاد السوري. مع وجود سعر صرف مربوط. ومع ذلك، قامت السياسة النقدية بدور داعم خلال الازمة. اتخذت مصرف سوريا المركزي مجموعة من التدابير شملت تخفيض الاحتياطي الاضامى (بنسبة 5 بالمئة) واعتماد معدلات فائدة توجيهية على الاقراض. ما ادى الى مرونة في السياسة النقدية ومساندة الجهود في سياسة المالية العامة.

فهل كانت الاستجابة عن طريق سياسة المالية العامة استجابة ملائمة؟ الواقع ان الاستجابة لصدمة من جانب العرض (نتائج الجفاف) بانتهاج سياسة توسيعية في ميدان المالية العامة قد يعرض الاقتصاد. في حال عدم تقلص الطلب الاجمالي. لخطر حدوث ركود مقرون بالتضخم. لكن السياسة التوسعية كانت ملائمة اثر الازمة العالمية وذلك لسببين: اولاً، كان من الضروري مجابهة آثار الازمة. من جانب العرض كما من جانب الطلب. نظراً لما لهذه الآثار من وقع في النمو الاقتصادي وازدحام الفئات الفقيرة خصوصاً في المناطق الريفية الشمالية والشرقية. ثانياً، لانه حقق تقدم كبير في اصلاح اوضاع المالية العامة وضبطها خلال الفترة السابقة للازمة. كذلك يبدو ان التدابير الخاصة بسياسة المالية العامة قد حققت اهدافها.

كان للآزمة المالية العالمية اثر شديد الوطء في معظم البلدان. ومنها بلدان العالم الثالث. وكانت الاسباب عديدة واهمها الهبوط الكبير في الطلب العالمي. تأثرت سوريا بالآزمة فشهدت تباطؤاً في نشاطات الاقتصاد الحقيقي. لكن هذا الاثر كان نسبياً اقل ما في البلدان العربية الاخرى وبلدان الشرق الاوسط وبعد صدمة الجفاف الذي دام ثلاث سنوات. كانت صدمة الازمة العالمية. اما نحو حصة الفرد من الدخل القومي فلا يزال الى حد كبير ادنى من الممكن. ان مواجهة نتائج هذه الازمة وتكاليفها. ووجود خطة امانية خمسية جديدة. وبرنامج اصلاحى طموح في كلها عناصر هامة في تحديد آفاق نمو الاقتصاد وتطوره في العقود القادمة.

تباطؤ النمو نتيجة الآثار السلبية لعوامل العرض والطلب

ادى جفاف لا سابق له استمر ثلاث سنوات الى تقلص شديد من جانب العرض في القطاع الزراعي. علماً بأن الزراعة تمثل حوالي 25 بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي. وهذا مقدار كبير بالنسبة الى الدخل الفردي (2.600 دولار في سنة 2008). وما يزيد شدة تقلص العرض وجود انخفاض في مستوى الانتاجية. ونظام اعانات مالية يكلف الحكومة السورية ما يقارب 4 بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي. غير ان احد اعمدة الاقتصاد السوري بدأ انتعاشه ببطء بعد تقلص معدلات تجاوزت 10 بالمئة في سنتي 2007 و 2008.

وكان على المناطق الزراعية في شمالي وشرقي البلاد ان تواجه معدلات مرتفعة من الخسارة وفي وظائف العمل. وانخفاض في كمية الغذاء المتوفر. وحركة كبيرة من الهجرة الداخلية. واصبح عدد كبير من السكان يعتمدون على المساعدات الغذائية الطارئة واشكال اخرى من دعم القطاع العام.

بدأ القطاع الزراعي انتعاشه خلال سنة 2009. لكن الهبوط الشديد في الطلب العالمي شكل صدمة عنيفة ثانية. ومع ان ارتباط القطاع المالي السوري بالاسواق المالية العالمية ارتباط ضعيف. بالاضافة الى وجود اجراءات رقابة احترازية ذات طابع محدود. فقد نجح عن ذلك انخفاض شديد في الطلب على الصادرات. وادى هذا التراجع في الطلب. خصوصاً من جانب البلدان الأوروبية وبلدان مجلس التعاون الخليجي. الى تباطؤ النمو بالقيمة الحقيقية وتفاقم العجز في حساب المعاملات الجارية. وفي سنة 2009. هبطت الصادرات بنسبة 17 بالمئة على اساس سنوي. وهبط ايضا الاستثمار الاجنبي بنسبة 7 بالمئة. كما هبطت تحويلات العاملين في الخارج بنسبة 4 بالمئة. وهذا امر هام من زوايا الجاهات النمو التي ظهرت مؤخرًا في مصادر التمويل هذه. ومع ان اثر الازمة العالمية كان معتدلاً فالاستجابة عن طريق سياسة توسيعية كان مبرراً بهدف دعم الطلب الاجمالي ومساندة الاقتصاد بعد صدمة الجفاف الشديد الذي دام ثلاث سنوات

تنشيط عن طريق المالية العامة بمساعدة السياسة النقدية

ما هو شكل استجابة المالية العامة وسياساتها في اقتصاد متحول يمر باصلاحات بالغة الأهمية ويستعد لاصدار سندات خزينة. علماً بأن سعر الصرف مربوط بسلة من العملات وان معدلات الفائدة غير محررة بالفعل؟ كان على عملية التنشيط ان تنطلق من المالية العامة. لان اداة السياسة النقدية كانت مستبعدة. وهذا ما فعل بالفعل. اعتمدت سوريا في سنة 2009 سياسة توسيعية في المالية العامة فزاد مجموع الانفاق العام بنسبة 5 بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي لاسباب اربعة: ارتفاع في الاستثمارات العامة وفي اجور القطاع العام وتحويلات التعويض عن ارتفاع اسعار الوقود. وادى ذلك الى اتساع عجز المالية العامة بمقدار نقطتين مئويتين فيلغ حوالي 5,5 بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي. واتخذت ايضا تدابير سياسية عامة للتخفيف من آثار الجفاف.

انتعاش الاقتصاد السوري بعد الازمة المالية توقعات سنة 2010

انتعاش الاقتصاد السوري في طور الانتعاش تشير التطورات الأخيرة الى ان الاقتصاد السوري نجح نسبياً في تجنب الازمة المالية العالمية. ومع ان عجز المالية العامة اتسع بمعدل 2,5 بالمئة فبلغ 5,5 بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي في سنة 2009. فان نتائج الحسابات الداخلية والخارجية هي على مستوى جيد وقابل للاستمرار. بالتالي. من الممكن ومن الضروري مواصلة تدابير السياسة التوسيعية الى ان يصبح الاقتصاد في وضع متين. وعلى صناعي السياسة الاقتصادية ان يخططوا بعناية للغاء تدابير التنشيط بشكل تدريجي. واعتماد ضريبة القيمة المضافة التي طال انتظارها. مع مواصلة ضبط الاوضاع في المالية العامة. وبهذا الصدد. من المهم للغاية مواصلة اصلاح في نظام الاعانات المالية المكلف بإجراء تخفيض تدريجي في عدد السلع الخاضعة للتسعير الاداري. غير ان الهبوط الجاري حالياً في ايرادات النفط يعرض الاقتصاد لمخاطر تأثير سلبي. وفي سنة 2009. تباطأ النمو بالقيمة الحقيقية حتى مستوى 4 بالمئة ولم يتحقق سوى نمو اقتصادي هامشي من حيث حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي. لان معدلات النمو السكاني لا تزال مرتفعة ومع ذلك. من الممكن للاصلاحات البنوية التي نفذت بنجاح في السنوات الأخيرة ان تؤدي. مع مواصلة التقدم خلال السنوات القادمة الى جعل الاقتصاد السوري اكثر جاذبية من حيث فرص الاستثمار والطلب على الصادرات. ومن الممكن ايضا لهذه الاصلاحات ان تتيح للاقتصاد ان يستفيد بقدر كبير بعد انتهاء الازمة وعودة الطلب العالمي الى الارتفاع. ومن الممكن في المرحلة اللاحقة للازمة. ان يتلقى نمو الاقتصاد دعماً من انتعاش القطاع الزراعي. وازدياد تحويلات العاملين في الخارج. وازدهار القطاع السياحي. الذي شارك. خلال سنة 2009. في تخفيف آثار الازمة. وبالاضافة الى تباطؤ النمو الاقتصادي ادت الازمة العالمية الى زيادة كبيرة في عجز حساب المعاملات الجارية الذي بلغ 4,5 بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي في سنة 2009. ان كان هبوط الصادرات اسرع من هبوط الطلب على الاستيراد. وبالتالي. فالعجز المقرر في حساب المعاملات الجارية يفوق بنسبة نقطتين مئويتين العجز المسجل سنة 2007. وتعتبر هذه الزيادة الى حد كبير عن هبوط الطلب العالمي وعن اثر تدابير السياسة التوسيعية التي اعتمدت خلال الازمة. غير انه يتوقع انخفاض هذه الزيادة حتى مستويات اقل بعد ان يعود الطلب العالمي الى الارتفاع خلال سنة 2010 بالاضافة الى انتهاء تدابير السياسة التوسيعية. ونتيجة لارتفاع اسعار الاساسية وانتعاش التجارة العالمية تشير التوقعات الى تحسن في اداء الاقتصاد السوري ومن جهة اخرى تواجه سوريا تحدياً

رئيسياً ثانياً هو مواصلة افتتاح اقتصادها على الاسواق العالمية وزيادة التنوع في قاعدة الانتاج وفي سلة الصادرات ومع ان القدرة التنافسية لنظام الاستيراد السوري خُسنَت بشكل ملحوظ في السنوات الاخيرة. لا تزال معدلات الحماية مرتفعة بشكل يعيق نمو اقتصادها تقوده الصادرات وفضلاً عن ذلك تنصف هذا النظام بتعديلات لا لزوم له كما ان خدمات البنية التحتية وتسهيلات النشاط التجاري خُتاج الى تحسينات كبيرة. اخيراً وليس آخراً. نجد ان تكاليف التجارة هي اعلى ما هي عليه في البلدان النظيرة. وبهذا الصدد. من الضروري. دون ابطاء. انشاء نظام تنافسي لحوافز التصدير. وتوجيه الاصلاحات نحو تبسيط نظام حماية الاستيراد. وتخفيض تكاليف التجارة. وتحسين حوافز التصدير.

اما التحدي الثالث فهو ان ضعف بيئة الاعمال والبنية التحتية التي تساهم بشكل عقبة رئيسية تعيق نمو الاستثمار الخاص المحلي والاجنبي. كذلك فإن ضعف المعايير المحاسبية لدى مؤسسات الاعمال الصغيرة والوسطى لا يتيح حالياً لهذه الأخيرة ان تعبر بقوة عن جدارتها الائتمانية. كما انه ادى الى تأخير الضريبة على القيمة المضافة التي لا بد من اعتمادها لضبط الاوضاع في حسابات المالية العامة. ومن جهة اخرى. يدل تقييم بيئة الاستثمار لسنة 2009 على ان مؤسسات الاعمال ترى ان الفساد وغموض الانظمة الرقابية هما عقبتان

رئيسياً ثانياً هو مواصلة افتتاح اقتصادها على الاسواق العالمية وزيادة التنوع في قاعدة الانتاج وفي سلة الصادرات ومع ان القدرة التنافسية لنظام الاستيراد السوري خُسنَت بشكل ملحوظ في السنوات الاخيرة. لا تزال معدلات الحماية مرتفعة بشكل يعيق نمو اقتصادها تقوده الصادرات وفضلاً عن ذلك تنصف هذا النظام بتعديلات لا لزوم له كما ان خدمات البنية التحتية وتسهيلات النشاط التجاري خُتاج الى تحسينات كبيرة. اخيراً وليس آخراً. نجد ان تكاليف التجارة هي اعلى ما هي عليه في البلدان النظيرة. وبهذا الصدد. من الضروري. دون ابطاء. انشاء نظام تنافسي لحوافز التصدير. وتوجيه الاصلاحات نحو تبسيط نظام حماية الاستيراد. وتخفيض تكاليف التجارة. وتحسين حوافز التصدير.

أعلن رئيس الوزراء السوري محمد ناجي عطري أن قيمة إجمالي الناتج المحلي في بلاده ارتفع من 1.3 تريليون ليرة (276.6 بليون دولار) عام 2008 إلى 1.4 تريليون ليرة العام الماضي. وأكد أن معدل النمو السنوي بلغ 5.5 في المئة العام الماضي بالأسعار الثابتة. وأوضح عطري في افتتاح الدورة 57 لمعرض دمشق الدولي الذي تشارك فيه 45 دولة عربية وأجنبية. "أن الموازنة العامة للدولة ارتفعت من 460 بليون ليرة عام 2005 إلى 754 بليوناً هذه السنة. ما أدى إلى ازدياد حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي وتحسين مستوى المعيشة والخدمات الاجتماعية المقدمة إلى المواطنين وخفض معدل البطالة وتطوير البنية التحتية ومرافق الخدمات". لافتاً إلى أن مساهمة القطاع الخاص في إجمالي الناتج بلغت 65.5 العام الماضي. وأكد أن بلاده تشهد عملية إصلاح واسعة النطاق. وقطعت أشواطاً متقدمة في الإصلاح الاقتصادي وخفقت خطط البناء والتنمية الشاملة وتقدمت في عملية تحرير التجارة الخارجية والانفتاح المتوازن على الاقتصاد العالمي بـ "هدف تمكين الاقتصاد السوري وتنمية موارده وتنويعها وزيادة قدرته التنافسية". ودعا عطري إلى اعتماد نهج جديد في العلاقات الدولية يركز على الاحترام المتبادل وتوازن المصالح ويساهم في إيجاد حلول عاجلة لمواجهة التحديات الاقتصادية والمالية والبيئية التي تواجه دول العالم. إضافة إلى خديبات الفقر والبطالة ومشكلات الجفاف والبيئة ومتغيرات المناخ. وطالب بوقف سياسات الحصار الاقتصادي التي تتبناها بعض الدول "لما لها من أضرار على تقدم الشعوب وتنميتها اقتصادياً وجارياً وحضارياً".

## العطري: سوريا تشهد عملية إصلاح واسعة النطاق

أعلن رئيس الوزراء السوري محمد ناجي عطري أن قيمة إجمالي الناتج المحلي في بلاده ارتفع من 1.3 تريليون ليرة (276.6 بليون دولار) عام 2008 إلى 1.4 تريليون ليرة العام الماضي. وأكد أن معدل النمو السنوي بلغ 5.5 في المئة العام الماضي بالأسعار الثابتة. وأوضح عطري في افتتاح الدورة 57 لمعرض دمشق الدولي الذي تشارك فيه 45 دولة عربية وأجنبية. "أن الموازنة العامة للدولة ارتفعت من 460 بليون ليرة عام 2005 إلى 754 بليوناً هذه السنة. ما أدى إلى ازدياد حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي وتحسين مستوى المعيشة والخدمات الاجتماعية المقدمة إلى المواطنين وخفض معدل البطالة وتطوير البنية التحتية ومرافق الخدمات". لافتاً إلى أن مساهمة القطاع الخاص في إجمالي الناتج بلغت 65.5 العام الماضي. وأكد أن بلاده تشهد عملية إصلاح واسعة النطاق. وقطعت أشواطاً متقدمة في الإصلاح الاقتصادي وخفقت خطط البناء والتنمية الشاملة وتقدمت في عملية تحرير التجارة الخارجية والانفتاح المتوازن على الاقتصاد العالمي بـ "هدف تمكين الاقتصاد السوري وتنمية موارده وتنويعها وزيادة قدرته التنافسية". ودعا عطري إلى اعتماد نهج جديد في العلاقات الدولية يركز على الاحترام المتبادل وتوازن المصالح ويساهم في إيجاد حلول عاجلة لمواجهة التحديات الاقتصادية والمالية والبيئية التي تواجه دول العالم. إضافة إلى خديبات الفقر والبطالة ومشكلات الجفاف والبيئة ومتغيرات المناخ. وطالب بوقف سياسات الحصار الاقتصادي التي تتبناها بعض الدول "لما لها من أضرار على تقدم الشعوب وتنميتها اقتصادياً وجارياً وحضارياً".

## سورية والعراق: نحو إنشاء منطقة حرة



أعلن المدير العام للمناطق الحرة السورية عبد الحكيم قداح أن سورية تدرس الجدوى الاقتصادية لإنشاء منطقة حرة مع العراق تكون على نمط المنطقة الحرة بينها وبين الأردن. وأكد أن دمشق لن تضطر الى الانفاق. فالمنطقة الحرة في "البيعية" قائمة أصلاً. وكانت وزيرة الاقتصاد السورية لمياء عاصي بحثت مع وزير المال العراقي باقر جبر الزبيدي في أيار الماضي في "إمكان ربط المناطق الحرة في البلدين لجذب مزيد من المستثمرين ورأس المال في المنطقة والعالم. إضافة إلى الاستفادة من المناطق الحرة الحدودية بين الدول العربية". واعتبر الجانبان ربط المنطقة الحرة السورية في "البيعية" بالمنطقة الحرة العراقية في "القائم". له فوائد تجارية واستثمارية ويساهم في تشغيل اليد العاملة وتوطين التكنولوجيا وحفز الصناعات الوطنية وتنشيط تجارة الترانزيت. ونقلت مصادر رسمية عن قداح قوله: "إن المؤسسة تعمل على أن تكون هذه المنطقة مركز توزيع إقليمياً ومرتبطة بتسهيل التجارة بين العراق وسورية وتركياً". لافتاً إلى أن مركز "تصيين" مع الحدود التركية يعاد تأهيله حالياً. وينظر إلى المنطقة الحرة في "البيعية" على أنها منطقة جذب وتوطين للاستثمارات مستقبلاً. وتسعى إلى تشغيل الموانئ السورية بكفاءة عالية عبر تجارة الترانزيت بين العراق وسورية في الاتجاهين. وتشير أرقام مؤسسة المناطق الحرة إلى أن إيراداتها ارتفعت من بليون ليرة (الدولار يساوي تقريبا نحو 47 ليرة) في عام 2008. إلى 1.1 بليون ليرة العام الماضي.